

وزير الصحة: باستعادة عافية الاقتصاد نبني نظامنا الصحي على أسس سليمة

تواكب وزارة الصحة اوضاع القطاع الصحي والاستشفائي والتمريضي الذي يتهاوى تحت ضغط الازمات التي خلفها انتشار كورونا واخواته من متحورات. وقد تأثرت بالازمة المالية والنقدية والاقتصادية فتراجعت تقديماتها، لكن دعمها للقطاع الطبي والاستشفائي استمر عبر اوجه عدة، سواء من الخزينة اللبنانية او من هبات ومساعدات المجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة

يضع وزير الصحة الدكتور فراس ابيض خطة عمل لدعم هذا القطاع الحيوي المرتبط مباشرة بحياة الناس وتوفير استقرار المجتمع صحيا لكي يواصل مواجهة انتشار المرض ونتائجه السلبية. وقبل ان ينتقل من ادارة مستشفى رفيق الحريري الجامعي الحكومي الى كرسي وزارة الصحة، كان يواكب بدقة اوضاع القطاع الصحي والاستشفائي الذي تراقق مع انتشار فيروس كورونا، ويقدم التعليمات والارشادات والاجراءات الواجب اتخاذها للحد من تفشي هذا الفيروس.

لا يقلل الوزير ابيض من ازمة هجرة الكفايات الطبية والتمريضية، معتبرا انها من اكبر الازمات التي يواجهها القطاع، الا انه يؤكد ان القطاع متين ويستطيع التغلب على هذه الازمة. وقد انجز بعض الخطوات التي تسهم في دعم القطاع الطبي والاستشفائي عبر المساعدات المالية وان كانت محدودة، وعبر السعي الى تحسين المدخول برفع قيمة التعرفة الطبية ثلاثة اضعاف ونصف.

كما عمل على استمرار دعم ادوية الامراض المستعصية والمزمنة والمستلزمات الطبية لاسيما مرضى غسيل الكلى، نافيا بشدة ما تردد عن قرب رفع الدعم عنها.

في هذا الحوار مع وزير الصحة، تكشف "الامن العام" جوانب من

اجراءات الوزارة لدعم القطاع الصحي والاستشفائي.

■ ما توصيفك للواقع الصحي والاستشفائي بعد الانهيار الذي اصابه وتراجع الخدمات والتقديمات، مع هجرة عدد كبير من الاطباء والممرضات والممرضين؟

□ الوضع الصحي والاستشفائي وضع صعب لاسباب عدة، هي ان الوضع الاقتصادي والمالي الذي نعيشه في لبنان، مما جعل عملية استيراد المواد والمستلزمات الطبية والادوية صعبة، اذ نستورد منها ما نسبته 85 في المئة.

اضف الى ذلك، الوضع المعيشي الصعب بحيث نرى ان 40 في المئة من اطبائنا وممرضينا يهاجرون مما ترك فراغا كبيرا في القطاع الصحي. علما ان القطاع الصحي في كل العالم يشهد ضغوطا كبيرة جدا بسبب تفشي وباء كورونا.

■ ما هي الحلول او المقترحات التي تضعها الوزارة لمواجهة هذا الوضع الصعب؟

□ جزء اساسي من الحل يأتي من الدولة، التي تعطي نوعا من الدعم عبر مصرف لبنان للادوية والمستلزمات الطبية. طبعا هذا الدعم غير كاف، لكنه على الاقل يوفر نسبة من ادوية الامراض السرطانية والمزمنة والمستعصية وبعض مستلزمات غسيل الكلى. هذا الدعم يؤمن ولو نسبة بسيطة من العلاجات

والمستلزمات. لا شك في ان هناك الكثير من المتغيرات التي نقوم بها في الانظمة الصحية التي تقع تحت الضغط، عبر اعادة ترشيد الممارسات والتركيز اكثر على مراكز الرعاية الصحية التابعة للوزارة، التي نقدم فيها الادوية مجانا الى المرضى. لذلك بدأ المرضى يتقدمون اكثر من السابق الى مراكز الرعاية الصحية والمستشفيات الحكومية لانها اقل كلفة من المستشفيات الخاصة. ثمة مساعدات تأتي من جهات مانحة دولية تساعد الى حد ما في منح الاستمرارية للنظام الصحي والاستشفائي.

■ هذه الحلول موقته، ما هو الحل النهائي؟

□ الحل هو في استعادة الاقتصاد الوطني عافيته لنبي نظامنا الصحي على اسس سليمة.

■ هناك مخاوف من وقف الدعم النسبي للادوية والمستلزمات الطبية؟ □ لا اساس لهذا الكلام من الصحة. ما زلنا نقدم الدعم، بخاصة للادوية والمستلزمات الطبية المتعلقة بغسيل الكلى وغيرها.

■ كيف سيتم دعم المستشفيات الحكومية والخاصة لوقف النزف البشري في الطاقم الطبي والتمريضي؟ □ لا حلول سحرية في هذه الفترة. في



وزير الصحة الدكتور فراس ابيض.

النهاية، جوهر مطالبهم هو العودة الى العمل في ظروف واطوار مهنية ومعيشية مقبولة. قبل ان نعود الى هذا الامر، لا ارى ان الذين تركوا البلد سيعودون اليه. ازمة الهجرة في الكوادر الطبية والتمريضية هي من اصعب الامور التي تواجه القطاع. ساهمنا في مساعدات اجتماعية تمت الموافقة عليها، لكن العملة الوطنية فقدت تقريبا 90 في المئة من قيمتها، لذلك حتى المساعدات باليرة التي نقدمها باتت مساهمة ضئيلة امام القيمة التي خسرتها مداخيلهم. ان اساس حل المشكلة هو استعادة العافية الاقتصادية، ومن دون ذلك من الصعب ايجاد حلول مستدامة لازمة.

■ ما هو حجم انعكاس هجرة الاطباء والممرضين وحتى التقنيين على القطاع الصحي والاستشفائي؟

على ايجاد حلول سريعة عبر تأمين مدخول مقبول ليستطيع الطاقم الطبي والتمريضي الذي يفتدينا ويحمينا ويعرض سلامته الشخصية للخطر، من العيش بكرامة.

■ هل من خطوات سريعة عملية لدعم الطاقم الطبي والتمريضي؟

□ الخطوات العملية تكون عبر دعم المؤسسات الطبية. مثلا، حولنا في وزارة الصحة 15 مليار ليرة مساهمات الى المستشفيات الحكومية، وعملنا على زيادة التعريفات عبر المشروع الذي عقدناه مع البنك الدولي لدعم زيادة التعرفة الى ثلاثة اضعاف ونصف عن التعرفة القديمة. هذا يؤدي الى مساعدة المؤسسات الى حد ما للوقوف مجددا والقيام بواجباتها نحو العاملين فيها.

■ لكن تعرفة الاطباء في المستشفيات الخاصة ارتفعت كثيرا بحيث لا طاقة للمريض على دفعها؟

□ بحسب كل مستشفى من المستشفيات الخاصة، فاذا قارنا التعريفات بما كانت عليه سابقا نجد انها تراجعت. فتعرفة 800 الف ليرة تساوي الان 40 دولارا. لذا يجب دعم القطاع الحكومي الصحي لانه يلتزم تعريفات تخدم الطبقات الفقيرة والمعوزة والمحتاجة. ان السبب الرئيسي لازمة القطاع الصحي وغيره من قطاعات، هو انهيار قيمة العملة والوضع الاقتصادي. الهدف الاساسي لدينا هو كيفية دعم هذه المؤسسات لكي تستطيع ان تستمر في تقديم الخدمات للمواطن الذي لا يستطيع ان يطب نفسه في المستشفيات الخاصة.

■ هل تخشى انهيارا شاملا للقطاع الطبي والاستشفائي في لبنان؟

□ ابدا. لدينا في لبنان قطاع غير ضعيف لدرجة التي يظنها البعض. هذا

”

**الاطباء والممرضون
يهاجرون بسبب الوضع
المعيشي الصعب**

**ثمة متغيرات في الانظمة
الصحية عبر تفعيل
مراكز الرعاية الصحية**

“

□ تراجعت الخدمات الطبية لجهة مستوى التقديمات بفعل نقص في العديد الطبي والتمريضي، لكن ما يهمنا ان لا يؤثر هذا التراجع على سلامة المريض. هذه المشكلة هي الاكبر التي نواجهها، لذا نحن ندعو ونعمل

تعلن المديرية العامة للأمن العام تصميمها المثابرة حتى النهاية.

نمر حالياً في اصعب مراحل القطاع، لكن لدي يقين انه يستطيع ان يتحمل هذه الازمة ونأمل في ان يخرج منها قريباً ويقف على رجليه مجدداً.

■ كيف تصف الوضع الحالي لجائحة كورونا وخلال الشهر المقبل، وما هي الاجراءات الجديدة المتخذة للحد منه؟
□ نحن حالياً في منتصف انتشار موجة متحور اوميكرون، واتوقع ان تنحسر هذه الموجة خلال هذا الشهر (كانون الثاني). المهم ان موضوع اللقاح لحماية المواطنين يسير بشكل جيد، وثمة اقبال كبير منهم على التلقيح لحماية عائلاتهم ومجتمعهم. زيادة التلقيح مفيدة، والمهم ان لا يتحول ارتفاع عدد الحالات المصابة الى ارتفاع في عدد حالات الاستشفاء في المستشفيات. حتى الان عدد حالات الاستشفاء لا يزال تحت المعدل المقبول، ونأمل في ان تساعد حملات التلقيح في الحد من العدوى الشديدة لكبح الحالات التي تحتاج الى دخول المستشفى والعناية المركزة.

■ هل لدى المستشفيات الخاصة القدرة والطاقة على تلبية متطلبات انتشار المتحور؟
□ اعتقد اننا نملك القدرة الاستيعابية وسنرفعها بعد افتتاح مركز طوارئ كورونا في "البيال"، وهو هبة من دولة الامارات العربية المتحدة ولديه قدرة استقبال واستيعاب بين 80 و90 مصاباً، وهذا يساعدنا في حال زيادة عدد المصابين، لا سمح الله، على معالجتهم.

■ هل تتوفر العلاجات اللازمة للمصابين؟
□ هناك علاجات متوافرة وعلاجات ستتوافر قريباً، علماً انه لم يحصل لدينا نقص في ادوية معالجة كورونا. كما نأمل في ان تبدأ الموجة في الانحسار قريباً.

” لا حلول سحرية لوقف النزف البشري في الطاقم الطبي والتمريضي“

◀ القطاع مر بكثير من التجارب الصعبة منذ بدء ازمة النزوح السوري الى لبنان، واستطاع ان يستوعب اعداداً كبيرة من النازحين، اضافة الى الحروب التي جرت، وانفجار مرفأ بيروت الذي استوعب القطاع الطبي نتيجته نحو 6 الاف جريح خلال ساعات. القطاع الصحي في لبنان قطاع قديم و"ماكن". صحيح اننا

